المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الرابع والخمسين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩١٩ — الموافق ٣٠ جماد الثاني سنة ١٣٣٧

سياسة الممالك

(٨) السلطة القضائية

قلنا في مقتطف فبراير ان حكومة كل بلاد او مملكة قائمة بالسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. وبسطنا الكلام في ذلك الجزء وجزء مارس على السلطة التشريعية ونستطرد الكلام الآن الى السلطة القضائية فنقول:

ان اصحاب السلطة القضائية اي القضاة موكلون بتطبيق قوانين البلاد على اهاليها. فيطلب من القاضي ان يكون عالماً بقوانين بلاده مقتدراً في تطبيقها على القضايا التي تعرض عليه. ويُطلب منهُ ايضاً ان يعمل بالقوانين سواء رآها عادلة او غير عادلة. والعمل بقانون غير عادل اصلح من ترك الامر للقاضي يعمل حسب اهوائه لان الضرر في الحالة الثانية اكثر منهُ في الحالة الاولى

لكن تطبيق القوانين على القضايا المختلفة ليس بالامر السهل لانهُ مهما كان القانون دقيقاً شاملاً فانهُ لا يتناول كل اشكال القضايا التي يُجرّ عليها. فعلى القاضي ان يفسر القانون اي يتناول الغرض الاساسي منهُ ويتصرف في تطبيقهِ حسب دواعي الحال مراعياً مبادىء الآداب العامة وخير الجمهور. وهذا الاسلوب جارٍ على اوسعهِ في انكلترا والولايات المتحدة حيث تحسب احكام القضاة مثل قوانين او فتاوى يعمل بها وتحتذى في المستقبل فيقول القضاة ان القاضي فلاني حكم بكذا او افتى بكذا في مسئلة مثل هذه ولذلك نحكم نحن مثلهُ. وهذه

الاحكام او انفاذ ما نفذت قوانين واجبة الارعاء ولكن العمل بها مرغوب فيه ولاسيما اذا تماثلت القضايا. وعليه فللقضاة هناك شأن يقرب من شأن المشترعين بل قد يفرقهم في الولايات المتحدة

يظهر مما تقدم ان اول شرط يشترط في القاضي هو ان يكون خالياً من الغرض لا مصلحة ذاتية له لا مالية ولا سياسية ولا مذهبية. ولذلك تهتم البلدان الحسنة الانتظام باستقاء القضاة من الرجال ذوي الخبرة الواسعة الذين عركهم الدهر واثبتت الايام نزاهتهم وبعدهم عن الاهواء السياسية والمذهبية. وتعطيهم الاجور الكافية حتى لا يقلقهم طلب الرزق والاهتمام بعيالهم وتكفل لهم بقاءهم في مناصبهم ما رغبوا في البقاء فيها وتمنع تأثرهم من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهذا شأن القضاة الآن في اكثر ممالك اوربا والولايات المتحدة الاميركية ولكنه ليس كذلك في بلدان اخرى

قلنا ان السلطة القضائية يجب ان تكون مستقلة عن السلطتين الاخريين ولا يكون لهما يد عليها. ولكن هل يحسن ان يكون لها سلطة عليهما والى اي حد

لا سلطة للقضاة على اختيار الرجال للقسم التشريعي ولا للقسم التنفيذي من اقسام الحكومة ولكن هل تتناول سلطتهم اعمال رجال التشريع ورجال التنفيذ (اي رجال الادارة) وهم يؤدون وظائفهم. اي هل يحق للقاضي ان يحكم في حل قام اعضاء الجمعية التشريعية ورجال الادارة بما يطلب منهم او تجاوزوا الحد المطلوب او قصّروا فيه. هنا ترى الممالك مختلفة اختلافاً كبيراً ففي الولايات المتحدة الاميركية والجمهوريات الاميركية الاخرى التي اصل شعبها لاتيني وفي بريطانيا العظمى ومستعمراتها كل رجال الحكومة مسؤولون عن اعمالهم لدى محاكم القضاء ولا يستثنى من ذلك الا ملك الانكليز ورئيس الولايات المتحدة (ما عدا اتهامه بخيانة البلاد). اما في سائر ممالك اوربا فلا سلطة لمحاكم القضاء العادية على رجال التشريع ولا على رجال الادارة من حيث كون اعمالهم في مناصبهم قانونية لا لوم فيها او غير قانونية ويستحقون العقاب عليها. واذا يحاكمون في مجالس تأديب خصوصية

اما في انكلترا فقد قال الاستاذ ديسي في كتابه قانون الدستور Law of the Constitution ان كل موظف من رئيس الوزراء فنازلاً الى

الشرعي (البوليس) وجابي الضرائب (الصراف) مسئول مثل غيره من السكان لدى محاكم القضاء عن كل ما يعمله ولا صنوغ قانوني له . وتجد في تقارير المحاكم ذكر كثيرين من الموظفين الذين جيء بهم الى مجالس القضاء وحوكموا وحكم عليهم بالعقاب او الغرامة لاعمال عملوها بمقتضى وظيفتهم ولكنهم تجاوزوا فيها سلطتهم المشروعة » . وهذا غير مقصور على رجال الادارة بل يتناول رجال الجيش وضباطهُ فانهم كلهم يحاكمون في المحاكم العادية عن كل عمل غير قانوني يعملونهُ ولو عملوهُ اطاعة لاوامر ضابط اعلى منهم وطاعتهُ واجبة عليهم . قال الاستاذ ديسي « ان موقف الجندي صعب جداً نظرياً وعملياً فقد يكون معرّضاً لان يُحكَم عليهِ بالقتل في مجلس عسكري اذا خالف امر رئيسهِ ويحكم عليهِ بالقتل ايضاً في مجلس القضاء اذا اطاع امر رئيسهِ » لكن الحرية الشخصية والمسؤلية الشخصية تقتضيان ذلك . وضرر يصيب واحداً ولا ضرر يصيب الوفاً . وسلطة البارلمنت الانكليزي فوق سلطة المحاكم الانكليزية ولكن سلطة المحاكم فوق سلطة المجالس البلدية ونحوها فقد تقبل قوانينها وقد تضرب بها عرض الحائط

والمحاكم اعظم سلطة على الحكومة في الولايات المتحدة الاميركية وسلطتها غير مقتصرة على القسم التنفيذي اي على اعمال رجال الادارة بل تتناول القسم التشريعي ايضاً اي اعمال مجلس النواب ومجلس الشيوخ لان الدستور يحدد سلطة هذين المجلسين فاذا خالفاها بقانون سنّاهُ فمحاكم القضاء غير مضطرة ان تعمل بهِ فكأنها تحكم ببطلانهِ . والشعب الاميركي يعدّ ذلك اكبر ضامن يمنع رجال التشريع ورجال الادارة من تعدّي حقوقهما . ولكن هذا الضامن غير موجود في فرنسا مثلاً ومع ذلك لا تتعدى السلطة التشريعية والتنفيذية حدودهما فيها

ومحاكم الموظفون في ممالك اوربا وفي القطر المصري اذا اخلوا بقوانين وظائفهم اداريًّا في مجالس التأديب وقلما يسلمون الى المحاكم العمومية . ولهذا الاسلوب حسنات وسيئات فحسناتهُ ان اعضاء المجلس التأديبي يكونون من اخبر الناس بسوابق الموظف وما فيها من حسن وقبيح والضرر الذي يترتب على اخلالهِ بوظيفتهِ . وسيئات هذا الاسلوب ان الشاكي من الموظف يكون قاضيهُ في الغالب فلا يسلم من التحامل عليهِ

(٨) السلطة التنفيذية

رجال السلطة التنفيذية هم كل رجال الحكومة غير اعضاء مجلس النواب ورجال القضاء اي هم كل الذين ينفذون قوانين الحكومة ويديرون اعمالها الادارية كحكام الاقاليم وحفظة الامن وجباة الاموال ومستخدمي البريد . وقد يشمل هذا التعريف الجيش البري والبحري . هذا اذا استعملت كلمة السلطة التنفيذية باوسع معانيها ولكنها قد تستعمل بمعنى ضيق يراد به ملك البلاد او رئيس الجمهورية او كل منهما مع مجلس وزرائه

ورؤساء السلطة التنفيذية قلال جداً سواء استعملت بمعناها الضيق او الواسع لان الغرض منها الاسراع في الاعمال فاذا كثر الرؤساء تشوشت الاعمال حتى يصح المثل العامي اذا كثر الطباخون شاط الطعام . ومن ذلك قول نبوليون المأثور وهو « قائد ضعيف خير من قائدين قويين » . في الولايات المتحدة الاميركية تنحصر السلطة التنفيذية في رئيس الولايات وهو يستعين بالرجال الذين يختارهم ويحق له ان يعزلهم وقتما يشاء . والسلطة التنفيذية في بريطانيا العظمى يقوم بها مجلس الوزراء وهو المسيطر على سائر رجال الادارة اي انه المرجع الاخير في ادارة البلاد وتنفيذ الاحكام . لكن سلطة رئيس اميركا اوسع من سلطة مجلس الوزراء في انكلترا لانهُ القائد العام للجيوش البرية والبحرية ويستطيع في زمن الحرب ان يفعل ما يشاء وقد ظهرت نتيجة ذلك باجلى بيان في الحرب الحاضرة فان جيش الولايات المتحدة كان اقل من ١٤٠٠٠٠٠ فامر الرئيس ولسن فجندت وارسلت الى ميدان القتال اكثر من مليوني جندي في سنة من الزمان وزودتهم بكل ما يحتاجون اليهِ من الذخيرة على اسلوب لم يقع في تاريخ البشر ما يضارعهُ وكانت نتيجتهُ وان بلاد الولايات المتحدة الواسعة الارجاء عكفت كلها على اعداد معدات الحرب وتموين المحاربين ولولا سلطة رئيسها الواسعة غير المحدودة لما استطاع شيئاً من ذلك

واشتراك كثيرين في السلطة ابعد عن الخطإ من انحصارها في يد شخص واحد ولكنهُ ابعد ايضاً عن انجاز الاعمال وقد يكون مانعاً من انجازها كما ظهر في هذه الحرب . واذا كان لا بدَّ من اناطة كثيرين بتولي سلطة واحدة فخير الطرق لانجاز

اعمالهم ان تقسم الاعمال بينهم حتى يستقل كل منهم بقسمه اذا كانت الاعمال مما يمكن تقسيمهُ والاَّ فالتوحيد اسلم عاقبة واحزم للاعمال

وهنا يحسن بنا الكلام الى كيفية نيل السلطة التنفيذية فان الحكومات مقسومة الآن الى قسمين كبيرين قسم تنال فيه السلطة التنفيذية بالوراثة وقسم بالانتخاب . والتي تكون سلطتهُ التنفيذية بالوراثة اما ان يعمل بها فعلاً او اسماً فقط . فالملوك والامبراطرة والامراء الخ تكون كل هؤلاء يجلسون على عروشهم بالارث لا بالانتخاب. وقد يظهر ذلك في بادىء الرأي من الامور التي يتعذر تصديقها وهي مثل ما لو مات طبيب فجعلنا ابنهُ طبيباً لان اباهُ كان طبيباً او مات مدرّس فجعلنا ابنهُ مدرساً لان اباهُ كان مدرساً او مات مصور او مغنٍّ فجعلنا ابنهُ مصوراً او مغنياً لان اباه كان مصوراً او مغنياً. ولكن جرى الناس على ذلك منذ قرون كثيرة وبعضهم لا ينكر في البطالة غير انهم فعلوا شيئاً آخر اذ قبلوا ملوكهم وامراءهم على عروشهم واناطوا السلطة التنفيذية بوزراء ينتخبون او يعينون ولا يبقون في مناصبهم الاَّ ما داموا قائمين بها قياماً مرضياً . والغالب ان الملوك انفسهم يتنازلون عن حقهم الموروث لوزرائهم طوعاً او كرهاً او يستعينون بهم على القيام بالسلطة التنفيذية ولذلك تجد ان السلطة التنفيذية في انكلترا وايطاليا وبلجكا ليست في يد الملك بل في يد وزرائهِ ولو كانت اعمال الحكومة تنفَّذ باسمهِ. والوزراء هناك من نواب الشعب فكأنَّ سلطتهم من الشعب . ولهذا النوع من الحكومة مزايا كثيرة اخصها الثبوت والجري على خطة واحدة عدا ما لها من الشأن في المعاملات الدولية وما يشعر بهِ الموظفون من الهيبة للملكهم ونظام بلادهم فيلزمون جانب الحذر ولا يهملون القيام بما يطلب منهم . ولا يزال اكثر الناس مائلين الى ابهة الملك والرغبة في ان يكون لهم نصيب منها فترى رجال الحكومة في البلدان الملكية يتقلدون الاوسمة ويلبسون الحلل المقصبة ويتبارون في نيلها ويباهون بهِ ولا تباهي النساء بحلاهنَّ . ولا يزال الناس في تلك البلدان راضين عن ملوكهم متزلفين اليهم قلما يخطر على بالهم ان السلطة لا تأتي بالارث كما ان العلم لا يأتي بالارث. وما ذلك الاَّ لان الملوك المعاصرين يجرون في ممالكهم مجرى رؤساء الجمهوريات لا يخالفون دستور بلادهم ولا يحرمون وزراءهم من السلطة التنفيذية المعطاة لهم من قبل الشعب . ولكن الى اي زمن

يدوم ذلك وعلى بال من يخطر بباله ثلاث سنوات ان امبراطور روسيا وامبراطور المانيا وامبراطور النمسا يتنازلون عن عروشهم او يلجأون الى التنازل. بل من كان يجسر ان ينبىء بذلك ويؤكده. ولكن ما دام الامن مستتباً والسلم ثابت الاركان فقلما يخطر على بال امة ان تبطل نظام الحكم الموروث. ولا يقع ذلك الا في الثورات التي يتغلب فيها العامة على الخاصة

واذا لم تكن السلطة التنفيذية وراثية فهي انتخابية كما في اميركا او تعيينية كما في البلدان التي ملكها او رئيسها يعين وزراءه تعييناً

ولانتخاب المتسلط اساليب مختلفة فرئيس الولايات المتحدة ينتخبهُ منتخبون من قبل الشعب ورئيس الجمهورية الفرنسوية ينتخبهُ مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين في هيئة جمعية عمومية. وحكام الولايات المتحدة يُنتخب كلٌّ منهم في ولايتهِ مباشرة. ورؤساء جمهوريات اميركا الجنوبية ينتخب بعضهم الشعب مباشرة كرئيس برازيل وبيرو وبعضهم بالواسطة كرئيس المكسيك وشيلي والارجنتين بواسطة اعيان ينتخبهم الشعب لانتخاب الرئيس فكأنهُ ينزع السلطة من يد الامة ويحصرها في يد افراد منها

وكل البلدان الجمهورية تأنف من تكرار انتخاب رئيسها مخافة ان يفعل ما فعلهُ نبوليون او ابتعاداً عن النظام الملكي ولو كان دستورها لا يمنع تكرار الانتخاب كما في الولايات المتحدة الاميركية ولذلك لم ينتخ حتى الآن ان انتخب رئيس لها مرة ثالثة ولكن قلما يحتمل ان رئيساً مثل ولسن يفعل ما فعلهُ نبوليون ولو انتخب ثالثة ورابعة او يستطيع ان يفعل ذلك لو اراده. ومن بقائهِ في الرئاسة زماناً طويلاً فائدة كبيرة لانهُ قلما يحتمل ان تجد البلاد رئيساً مثلهُ في علمهِ واختبارهِ وحسن سياستهِ وشدة غيرتهِ. اما في فرنسا فالرئيس ينتخب لسبع سنوات ويجوز ان يعاد انتخابهُ ولكن السلطة التنفيذية ليست في يده وما هو الا رأس اسمي للحكومة لان الحكومة الفرنسوية جمهورية نيابية كما تقدم سلطتها التنفيذية في يد وزارتها

وخلاصة ما تقدم ان صاحب السلطة الاتية بالوراثة قد تكون سلطتهُ اسمية فقط كملك الانكليز وقد تكون فعلية كما كان ملك روسيا. وكذلك صاحب السلطة الآتية بالانتخاب قد تكون سلطتهُ اسمية كرئيس الجمهورية الفرنسوية او فعلية

كرئيس الولايات المتحدة. ولكن صاحب السلطة الفعلية سواء كانت سلطتهُ وراثية او انتخابية لا يعمل من غير استشارة وزرائهِ او مشيريهِ مهما كان نوعهم ويندر جدًّا ان يعمل برأيهِ الخاص في هذا العصر ويتحمل المسؤلية لدى امتهِ ولاسيما في الامور الهامة

نأتي الآن الى كيفية اجراء الاعمال اي تنفيذ هذه السلطة على يد الموظفين فان صاحب السلطة العليا يختار معاونيهِ الذين يتألف منهم مجلس الوزراء اما مباشرة او بواسطة . ففي بلاد الانكليز يختار الملك زعيم الحزب الاكبر من حزبي الحكومة في مجلس النواب ويقلدهُ رآسة الوزارة وهو يختار سائر اخوانهِ الوزراء. وفي الولايات المتحدة يختار الرئيس من يشاء ليكونوا وزراءهُ . واكثر البلدان المستقلة الدستورية تجري هذا المجرى او ذاك واما في كل ولاية على حدتها من الولايات الاميركية المتحدة فاكثر رجال الادارة من وكيل الحاكم فنازلاً يختارهم الشعب لا الحاكم ولكن هؤلاء الموظفين كلهم يكونون تابعين للرئيس الاكبر فكأن مجموعهم قوة واحدة تعمل معاً ولو كان العمل موزعاً عليهم

ويأتي بعد الوزراء وكلاؤهم والكرتيرية الدائمون وحكام الولايات ووكلاؤهم وحفظة الامن وهلم جرًّا والغالب ان هذه الوظائف دائمة ما دام الموظف قائماً بحقوق وظيفتهِ وتكون ابواب الارتقاء مفتوحة امامهُ حسب اهليتهِ الاَّ في الولايات المتحدة الاميركية فان وظائف الحكومة غير دائمة وقلما كانت تستمر اكثر من اربع سنوات لانها تتبع الاحزاب اما الآن فنصف الموظفين الاداريين يوظفون بالامتحان والكفاءة ويثبتون في وظائفهم مهما كان حزبهم

ومتى رسخ في الاذهان ان مستخدم الحكومة عامل مأجور لعمل يعملهُ زال في اختيارهِ كل اعتبار حزبي ومذهبي وجنسي واعتبرت كفاءتهُ للعمل لاغير كما اننا في اختيار البنَّاء والنجار والخياط والطبيب والمدرس لا نلتفت الاَّ الى الكفاءة

ومن منافع الاستمرار في الوظيفة ان الموظف يزيد كفاءةً للقيام بها . ومن مضارهِ ان الموظف قد يسأم الاستمرار على العمل الواحد او الاقامة في المكان الواحد فيهمل عملهُ

وهاك توزيع هذه السلطة في القطر المصري وفي الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا كما كانت الحال في اواخر سنة ١٩١٧

مصر	الولايات المتحدة	فرنسا	ايطاليا
وزير الداخلية	سكرتير الخارجية	وزير الخارجية	وزير الخارجية
« الحقانية	سكرتير المالية	« المالية	« المالية
« المالية	سكرتير الحربية	« الحربية	« الخزينة
« المعارف	المدعي العمومي	« الحقانية	« الحربية
« الاشغال	مدير البريد العام	« التجارة والصناعة	« الحقانية والاديان
« الحربية	سكرتير البحرية	« البحرية	« البحرية
« الزراعة	سكرتير الداخلية	« الداخلية	« الداخلية
« الاوقاف	سكرتير الزراعة	« الزراعة	« التجارة والصناعة
	سكرتير التجارة	« المستعمرات	« الزراعة
	سكرتير الاشغال	« التعليم العمومي	« التعليم العمومي
		« الاشغال العمومية	« الاشغال العمومية
		« القوين	« المستعمرات
		« الذخيرة	« البوستة والتلغراف
		« العمل	« سكك الحديد

اما في البلاد الانكليزية فالوظائف اكثر من ذلك فتزيد عما هي في فرنسا وظيفة مدير البريد العام ووظيفة وزير الهند ووظيفة رئيس مجالس الحكومة المحلية وتنقص عنها وظيفة وزير الاشغال ووزير المعارف

هذا وغايتنا الاولى من هذه الفصول اجابة اخواننا السوريين الذين سألونا عن الحكومات المشهورة حتى ان يروا فيها ما يرشدهم الى اختيار الحكومة الصالحة لسورية . وسنبدي رأينا في ذلك في جزء تالٍ